

دلائل الإعجاز

ذلك الشيء - ويقصد - إليه ثم لا يتأتى له . وليس يتصور رُ أن يقصد - إلى شيء - لا يعلمه وأن تكون - منه إرادة - لأمر لم يعلمه في جملة - ولا تفصيل - .
ثم إن - هذا الوصف - ينبغي أن يكون - وصفاً - قد تجدد - بالقرآن وأمرًا - لم يوجد - في غيره - ولم يُعرف - قبل - نزوله . وإِذا كان كذلك فقد وجب - أن يعلم - أن - لا يجوز - أن يكون - في الكلم المفردة - لأن - تقدير - كونه - فيها يؤدي - إلى المحال - وهو أن تكون - الألفاظُ المفردةُ التي هي أوضاعُ اللُّغة قد حدثت - في حذاقة حروفها وأصدائها أو صافٍ لم تكن لتكون - تلك الأوصافُ فيها قبل نزول القرآن وتكون - قد اختصت - في أنفسها بهيئاتٍ وصفاتٍ يسمعها السامعون عليها إِذا كانت - متلوَّة - في القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات - والصفات - خارج القرآن . ولا يجوز - أن تكون - في معاني الكلم المفردة - التي هي لها بوضع - اللغة لأنه يؤدي إلى أن يكون - قد تجدد - في معنى الحمد - والرب - ومعنى العالمين - والمُلك واليوم - والدين . وهكذا وصفٌ لم يكن قبل - نزول القرآن . وهذا ما لو كان هاهنا شيءٌ أبعدٌ من المُحال وأشنعٌ لكان إيَّاه . ولا يجوز - أن يكون هذا الوصفُ في تركيب - الحركات والسَّكنات حتى كأنهم تُحدِّثوا إلى أن يأتوا بكلامٍ تكون كلماتُه على تواليها في زنة - كلمات القرآن وحتى كأن - الذي بان - به القرآن من الوصف - في سبيل بيئونة - بحور - الشعر بعضها من بعض لأنه يخرج - إلى ما تعاطاه - مُسليمةٌ من حماقة في : إنا أعطيناك الجَماهر فصل - لربِّك وجاهِر - والطَّاحنات - طحنا .

وكذلك الحكمُ إن - زعم زاعم - أن الوصف الذي تُحدِّثوا إليه هو أن - يأتوا بكلامٍ يجعلون - له مقاطعَ وفواصلَ كالذي تراه في القرآن لأنه أيضاً ليس بأكثر - من التَّعويل - على مراعاة - ووزن - . وإن - ما الفواصلُ في الآي - كالقوافي في الشعر . وقد علمنا اقتدارهم على القوافي كيف هو . فلو لم يكن - التحدي - إلا - إلى فصول - من الكلام يكون لها أواخرُ أشباه - القوافي لم يُعوزهم ذلك ولم يتعدَّ - عليهم . وقد خُيِّل - إلى بعضهم - إن - كانت الحكايةُ صحيحةً - شيءٌ من هذا حتى وضع - على ما زعموا فصول - كلام أواخرها كأواخر الآي - مثل - يعلمون